محليات

٣٠ طبيباً فقط في دير الزور

العبيد لـ«الوطن»: الأدوية متوفرة بالحد المقبول

| عبد المنعم مسعود

كشف مدير صحة دير الزور عبد نجم العبيد عدم توافر لقاح السحايا في محافظة دير الزور، لافتاً إلى أن حملة الشلل مستمرة بوجود ٣٦٥ فريقاً جوالاً و٧٢ فريقاً ثابتاً، عازيا عدم استكمال اللقاحات السابقة للأطفال في بعض الحالات إلى العبور المتواتر للمواطنين من معابر الشميطية وحطلة والحوايج، ما يؤدي إلى وجود فئة من الأطفال لم تنل لقاحاتها السابقة أو أنها لم تستكملها.

وطالب العبيد الأهالي بالتوجه إلى أقرب مركز صحي لاستكمال باقي اللقاحات ومؤكداً أن عملية التلقيح الحالية للشلل تشمل جميع الأطفال من عمر يوم حتى ٥ سنوات وتستهدف الوصول إلى ٢٧٥ ألف طفل.

وبين العبيد أن عدد المراكز الطبية الموجودة في مدينة دير الزور أربعة ونقطة طبية إضافة إلى مشفى الأسد الذي أصبح يضم مؤقتاً تجمع ثلاث مشاف هي الهيئة العامة لمشفى الأسد ومشفى التوليد والأطفال ومشفى الفرات، مشيراً إلى أن المراكز الصحية العاملة في الخط الغربي هي أبو شهري حطلة الشميطية المسرب وفي الخط الشرقي سعلو والبوليل بقرص وموحسن ونقطة طبية بالسويعية.

وأوضح العبيد أن عدد الأطباء حتى الآن ٣٠ طبيباً فقط في دير الزور وتفتقد المدينة إلى عدة اختصاصات كالعصبية والعظمية و الجراحة الصدرية والأذنية والهضمية.

وأوضح أن مسألة التعاقد مسموحة مع الأطباء كافة لكن لا يوجد متقدمون.

وأكد العبيد قرب افتتاح المركز الصحي بالميادين إضافة إلى المركز الصحي بالبوكمال مبيناً أن المشكلة الرئيسية بعدم توافر الكادر الطبي على عكس الكادر الفني المتوافر بعدد يتجاوز ٣٠٠٠ بين فني مخبر وأشعة وممرضين.

وأشار العبيد إلى قلة العيادات الخاصة مؤكداً قلة الإمكانات المتاحة في تجمع المشافي منها عدم وجود طبقي محوري ورنين معناطيسي إضافة إلى الأجهزة الدقيقة الأخرى، مبيناً أن الوزارة قدمت خلال الأشهر الماضية ثلاث سيارات إسعاف وعيادة متنقلة وسيارة شاحنة وميكروباص مؤكداً أن الوزير وعد بتقديم الدعم لدير الزور ما قدم لحلب.

وكشف العبيد أن مديرية صحة دير الزور لم تخصص بأي مبلغ من إعادة الإعمار مشيراً إلى رفع كتب إلى المحافظة تتضمن المراكز الصحية والمشافي ونسب الأضرار بها فمشفى الفرات والمشفى الوطني ومشفى القلب الذي تبلغ قيمة أضراره التقديرية ٧٠٠ مليون ومشفى الأطفال في مدينة دير الزور مدمرة. وكذلك مشفى الطب الحديث في الميادين ومشفى الباسل في البوكمال ويبقى المشفى الوطني في الميادين.

وبين أنه تم إعداد دراسة للمراكز الصحية في الخط الغربي بناء على طلب الوزير ولمشفى الفرات والمشفى الوطني في الميادين بسبب قلة أضراره.

وأوضح العبيد أن الأدوية متوافرة بالحد المقبول وأنه يتم تأمين الممكن منها وفقاً لبروتوكول وزارة الصحة بحيث تتم تغطية المشافي والمراكز الصحية بالأدوية الإسعافية. مشيراً إلى توافر أدوية الأمراض المزمنة والسكر والضغط ومؤكداً وجود نقص في أدوية الالتهابات يعود للاستهلاك المفرط من المواطنين.

سفاف لـ«الوطن»: لا يوجد إحصاء حول هجرة الكفاءات وهناك نقص بها في القطاع العام

التنمية الإدارية تدرب معاوني الوزراء والمديرين العامين

| محمد منار حميجو

كشفت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف عن إرسال مشروع قانون إلى مجلس الشعب حول تنظيم التدريب والتأهيل في سورية، موضحة أنه يتيح للوزارة منح شهادات تدريبية بمعنى تنظيم هذه المهنة بإطار قانوني.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضحت سفاف أنه سيكون هناك نظام اعتماد وطني شامل لتنفيذ عملية التدريب على غرار الجامعة، مؤكدة أن الوزارة ستمنح شهادات كما في الوزارات الأخرى مثل الصحة والنقل.

وأعلنت سفاف أن الوزارة تعمل على إطلاق برنامجين أساسيين الأول تدريب معاوني الوزراء والذي سينطلق نهاية الشهر القادم، مضيفة: بينما البرنامج الثاني يستهدف المديرين العامين.

وأكدت سفاف أن الوزارة بدأت في برنامج الإدارة القيادية والذي يستهدف شريحة الإدارة الوسطى لسد نقص الكفاءات.

وأشارت سفاف إلى أن هناك نقصاً في الكفاءات بالقطاع العام خلال الأزمة، معتبرة أن النقص في الكفاءات موجود حتى قبل الأزمة.

وأكدت سفاف أنه لا يوجد حالياً إحصاء دقيق عن عدد الكفاءات التي هاجرت خلال الأزمة، موضحة أنه سيتم عند إطلاق البرنامج التنفيذي لمشروع الإصلاح الإداري.

ورأت سفاف أن بعض المديرين العاملين لديهم عوز بالأمور الإدارية وبالتالي فهم يمارسونها بالفطرة لأنهم لا يملكون إلا خلفية تقنية فنية، مضيفة: سنعمل على منهجية ممارسة الإدارة يستطيع المدير وضع خطط وإستراتيجيات وتطور من المؤسسة التي يديرها.

وأكدت سفاف أن دور الحكومة اليوم وضع مظلة قانونية لخلق القيم المضافة الفعلية للنتيجة البشرية لكيلا يكون التدريب لمجرد الظاهر وشراء الشهادات.

وكشفت سفاف أن بعض مراكز التدريب تحولت إلى دكاكين لمنح الشهادات فقط وهناك أخرى تعمل بشكل احترافي، مضيفة: يجب أن نمسك العصا من منتصفها بمعنى أنه لا يمنع أن يكون هناك مراكز متواضعة وأخرى محترفة ولكن ضمن قوانين وأنظمة وتشريعات وهذا ما تعمل عليه الوزارة.

وأوضحت سفاف أن معايير الجودة ليست بالمكان بل بالمناهج التدريبية والمدربين والأمور اللوجستية الأخرى وهذا ما يتم الاعتراف به عالمياً.

وأشارت سفاف إلى أنه سيتم إطلاق خريطة الموارد البشرية التي عبرها يتم تحديد من يعمل ضمن اختصاصه.

وعقدت الوزارة ورشة العمل أمس الأول بعنوان: آفاق صناعة التدريب والاعتمادية الوطنية في سورية والذي تمت مناقشة العديد من الموضوعات في مجال التدريب والتأهيل أهمها ضرورة المرونة والإسراع في إصدار التشريعات القانونية التي تطور هذا المجال.

وشدد المحاضرون على ضرورة التشاركية بين القطاعين العام والخاص في مجال التدريب للوصول إلى منهجية واضحة تسهم في تحقيق التنمية البشرية الفعلية ولا سيما في ظل الظروف الراهنة التي تشهدها البلاد.

ولفت المحاضرون إلى ضرورة الاهتمام بالمناهج التدريبية وتطويرها بشكل مستمر ما يتيح العمل على خلق بيئة تدريبية ولا سيما في مراكز التدريب.

وتطرق المحاضر نواف زيدان إلى خريجي الجامعات وذلك بأن ٨٠ بالمئة منهم لا يعمل ضمن اختصاصه وهذه بحد ذاتها مشكلة يجب العمل عليها، ضارباً مثلاً: أنه خريج هندسة مدنية ولكن لا يعمل ضمن مجاله.

وأشار المحاضر أحمد سفنجة إلى تطوير المناهج التدريبية، مؤكداً أن بعض المراكز تحولت إلى دكاكين.

> بعض مراكز التدريب تحولت إلى دكاكين لمنح الشهادات فقط

يافعون على دراجات نارية يهددون حياة الأطفال في حدائق دمشق

ميداني: لم أسمع بها ويجب التقدم بشكوى إلى المرور

| الوطن

كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في محافظة دمشق هيثم ميداني أن فرع مرور دمشق صادر خلال العام الماضي ٤٠٠ دراجة في إطار قمعه لانتشار هذه الظاهرة.

وعن شكوى وصلت لـ«الوطن» عن وجود دراجات نارية في حديقة كفرسوسة وتتم قيادتها من شبان يافعين بطريقة متهورة تعرض أرواح المرتادين للحديقة من أطفال وعائلات للخطر، أكد ميداني عدم سماعه عن مثل هذا الأمر، مطالباً بأن يتم التقدم بالشكوى من المواطنين إلى فرع المرور!

وبين ميداني أن منع تجوال الدراجات النارية في دمشق قرار قديم اتخذته المحافظة إلا لبعض الدراجات الحكومية بسبب استخدامها في المراسلات وغيرها شرط الحصول على موافقة تجوال من المحافظ.

وأشار ميداني إلى أن فرع المرور سيقوم تلقائياً بمصادرة الدراجة النارية التي تتم قيادتها بطريقة رعناء ويقوم قائدها بالتشفيط إذا لم تحمل لوحة وفي حال حملها لوحة تتم مصادرتها حتى تدفع المخالفة المتوجبة عليها. إضافة إلى تعهد بإخراج الدراجة النارية إلى خارج مدينة دمشق.

ولفت ميداني إلى أن الدراجات النارية التي تحمل لوحات لمحافظة ريف دمشق يمنع عليها دخول دمشق منعاً باتاً.

ونوه ميداني بالأذى الذي تسببه الدراجات النارية على عكس الدراجات الكهربائية التي تعمل وفقاً للشروط المعلنة في محافظة دمشق.

فصل ٣ بالمئة من طلاب الدراسات العليا بجامعة دمشق

غريب لـ«الوطن»: ١٢ بالمئة معدل زيادة عدد الطلاب خلال عام

| فادي بك الشريف

كشف نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا محمد غريب لـ«الوطن» أن الجامعة فصلت خلال الفترة الماضية ٣ بالمئة من طلاب الدراسات العليا وذلك من أصل ١٥ ألف طالب وطالبة يتوزعون على مختلف اختصاصات الجامعة.

وبين غريب أن هناك حالات يتم بموجبها فصل الطلاب وتشمل أي طالب ينقطع عن مراجعة استاذه المشرف لأكثر من ٣ أشهر، أو إذا استنفد طالب الدراسات العليا المدد الزمنية، إضافة إلى فصل الطالب عند حدوث أي مخالفة امتحانية، وخاصة أن حالات الغش في امتحانات الدراسات العليا عقوبتها الفصل النهائي.

كما كشف نائب رئيس جامعة دمشق أن عدد طلاب الدراسات العليا في الجامعة ازداد بمعدل ١٢ بالمئة خلال العام الماضي مقارنة مع ٢٠١٦ والذي بلغ فيه عدد الطلاب ١٣ ألف طالب وطالبة، مشيراً إلى أن عدد طلاب الدراسات العليا يقدر حالياً بـ١٥ ألف طالب، بين ١٠ آلاف طالب ماجستير و٥ آلاف طالب دكتوراه.

وأضاف غريب أن رقم الدراسات العليا متحول ومتبدل، وخاصة أنه أسبوعيا يسجل ١٠٠ طالب وطالبة أطروحة ماجستير ودكتوراه، كما يحكّم ٥٠ طالباً رسالته ويحصل على درجة الماجستير والدكتوراه في عدة اختصاصات ضمن كليات جامعة دمشق.

كما كشف غريب أن رئاسة جامعة دمشق طلبت من الكليات إعادة تقييم الدراسات العليا وخططها الدرسية في مجال الجامعات، مشيراً إلى التركيز على مواءمة البرامج مع السوق.

مضيفاً إن هناك خطة لدى جامعة دمشق لطرح ماجستيرات جديدة مع بداية العام الدراسي القادم وسط تقديم الاقتراحات من الكليات ليصار إلى دراستها علما أنه لم يتم إلغاء أي برنامج.

وأكد غريب ضرورة تأمين الكوادر اللازمة لأي برنامج جديد محدث، إضافة إلى توفير المخابر والتجهيزات ومختلف المستلزمات، منوها بأن بعض الكليات تقدمت بعدة برامج في المجالات الطبية والتربوية والهندسية بما يخدم سوق العمل، لافتا إلى التركيز على حضور ودوام طلاب الدراسات العليا والتزامهم بالمراقبات الامتحانية وسط متابعة من رئاسة جامعة دمشق بالتشديد على هذا الموضوع.

وبين نائب رئيس الجامعة أن عدد الطلاب المتقدمين إلى الدورة التكميلية للدراسات العليا بلغ ١٠٠٠ طالب وطالبة يتوزعون على ١٧٥ برنامج ماجستير أكاديمياً وتأهيلياً وتخصصياً بمختلف كليات الجامعة، مضيفاً إن الدورة الإضافية أقرت للطلاب حاملي أحد المقررات الامتحانية.

في السياق صدر إعلان مفاضلة ملء الشواغر للطلاب السوريين كبدل مقاعد العرب والأجانب، ولفت غريب إلى أن التسجيل على المفاضلة مستمر حتى ٢٢ الشهر الجاري، مؤكداً أنه لا تعديل على الرسم السنوي المتقاضى من الطلاب والمقدر بـ٣ آلاف دولار سنويا.

وأشار غريب إلى صدور قرار بتمديد تسجيل طلاب الدراسات العليا لكليات(الطب البشري- طب الأسنان- الصيدلة- العمارة- المعلوماتية- التمريض- المعهد العالي للتخطيط الإقليمي) المقبولين بنتيجة مفاضلة الدراسات العليا للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧ وذلك لغاية ١٥ الشهر الجاري.

وفي تصريح للوطن بينت عميدة كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاتنة الشعال أن ٣٠٠ طالب وطالبة يتقدمون لامتحانات الدراسات العليا في الكلية ويتوزعون على ٥٠ برنامج ماجستير، مؤكدة أن الامتحانات تنتهي في غضون ١٠ أيام، وجميع المستلزمات والتجهيزات مؤمنة لسير الامتحانات بالشكل المطلوب.

كما بين عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق عدنان غانم للوطن أن عدد المتقدمين لامتحانات الدراسات العليا لدى الكلية يقدر بـ١٥٠ طالباً وطالبة في ١٠ برامج بين ٨ برامج أكاديمية في المحاسبة والمصارف والاقتصاد والإدارة، وبرنامجي تأهيل وتخصص في المحاسبة الضريبية وإدارة منظمات الأعمال، علما أن عدد الطلاب يتفاوت بين برنامج وآخر. بينما أكد عميد كلية الحقوق ماهر ملندي أن ٤٠ طالباً وطالبة يتقدمون لامتحانات الدورة التكميلية في الكلية.

تنفيذي حمص يصدق على مشروعات خدمية بـ٩٦٨ مليون ليرة

| حمص- نبال إبراهيم

أكد نائب رئيس المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حمص دمر العلي لـ«الوطن» التصديق على عدد من المشروعات الخدمية في مدينة حمص وريفها بقيمة إجمالية ٩٦٨ مليون ليرة سورية.

وبين أن المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حمص صدق خلال جلسته يوم أمس على مشروع إنشاء وصيانة شوايات وأرصفة في مختلف أنحاء وشوارع حي الوعر بقيمة مالية إجمالية ٤٥ مليون ليرة بنسبة كسر ٩,٢ بالمئة وبمدة عقدية لا تتجاوز ٢٤٠ يوماً.

كما وافق على مشروع تشغيل المطمر الصحي في مدينة القصير بريف حمص الجنوبي بقيمة ٨٤٦ مليون ليرة وبمدة زمنية ٣ سنوات، ومشروع تعبيد وصيانة طرق في قرية هبت مرحلة أولى التابعة لبلدية السماقيات الغربية بقيمة ١٦ مليون ليرة وبنسبة ضم ١٣ بالمئة وبمدة عقدية لا تتجاوز ٣٠ يوماً.

وكشف العلي أن المكتب التنفيذي صدق خلال جلسته أيضاً على مشروع إعادة تأهيل وصيانة مبنى مديرية الشؤون الصحية والأملاك في حي باب هود في حمص القديمة بقيمة ١٢ مليون ليرة سورية وبمدة زمنية ٩٠ يوماً، وتوريد تجهيزات حاسوبية وكهربائية ومكتبية لزوم عمل مديرية البيئة في حي الوعر بقيمة مالية ٢٢ مليون ليرة وبمدة زمنية لا تتعدى ١٥ يوماً، كما وافق على عقد صيانة لآليات مجلس مدينة حمص بقيمة مالية إجمالية ٢٤ مليون ليرة وبمدة زمنية ٦٠ يوماً.

وأضاف: إنه تم خلال الجلسة الموافقة على منح ترخيص لمنشأة صناعية لصناعة الدهانات في بلدة مسكنة بريف حمص الجنوبي، كما تمت الموافقة على تغيير ملكيات عقارية من أملاك عامة إلى أملاك بلديات وتصديق موازنات عدة بلديات لعام ٢٠١٨ وبيع عقارات في بعض الوحدات الإدارية الأخرى بسعر يتراوح بين ٨١٠ و٨٤٠ ليرة سورية، وإجراء مناقلة في موازنة بعض البلديات لعام ٢٠١٨ وتغيير بعض بنود المصاريف.

٤٨٣ ضبط استجرار غير مشروع للكهرباء منذ بداية العام في حماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

كشف المدير العام لشركة كهرباء حماة محمد الرعيدي لـ«الوطن» أن عدد ضبوط التعدي على التيار الكهربائي التي تم تنظيمها منذ بداية العام الجاري ولتاريخه بلغ ٤٨٣ ضبطاً، وبلغت كمية الطاقة المستجرة بصورة غير شرعية أكثر من ١,٥ مليون كيلو واط ساعي!

وأكد المهندس الرعيدي أنه نتيجة لاستقرار الأوضاع الأمنية في كثير من مناطق المحافظة وعودة الأمن والأمان وبمتابعة حثيثة من اللجنة المختصة لضبط التعدي على الشبكة نظمت الدوريات الضبوط بحق المخالفين، كما نظمت خلال العام الماضي ٢٠٤٦ ضبطاً لاستجرار غير مشروع لكمية طاقة أكثر من ٦ ملايين كيلو واط ساعي.

وعن حركة تبديل المحولات وزيادة حجم الاستطاعة كشف الرعيدي عن تبديل ٨٥ محولة محروقة لعام ٢٠١٧م كما تم استبدال وزيادة استطاعة تيار لـ٢٨٣ محولة.

على حين تم هذا العام استبدال ١٠ محولات وزيادة استطاعة ما يقارب ٥٠ محولة والعمل جار لاستبدال وزيادة استطاعة تيار لعدد من المحولات في مناطق مختلفة وخاصة في المناطق التي تم تحريرها من الجيش العربي السوري بعد عودة الأهالي والأمن والاستقرار إليها.

وعن تغذية الريف الشمالي بالكهرباء قال المهندس الرعيدي: يتم العمل على تركيب مراكز تحويل في مناطق الريف الشمالي للمحافظة بعد عودة الأهالي إليه، حيث بلغ عدد المراكز التي تم استثمارها حتى الآن ١٥ مركزاً في كل من: صوران وطيبة الإمام ومعان ومعردس والإسكندرية والكبارية ويجرى العمل حالياً على تركيب واستثمار مراكز تحويل جديدة في صوران وطيبة الإمام وكوكب.

مجلس محافظة الحسكة يحجب الثقة عن أربعة من أعضائه ويطالب الحكومة بموقف تجاه الخلل في ديون المصرف الزراعي

| الحسكة - دحام السلطان

طرح رئيس مجلس محافظة الحسكة الدكتور عايد حمدان الزاب خلال عقد المجلس اجتماعه في الدورة العادية الثانية حجب الثقة عن أربعة من أعضائه الذين لا يزالون يتغيبون عن حضور دورات المجلس من دون أسباب موجبة، ولاقى هذا الطرح الموافقة بالإجماع على حجب الثقة وإسقاط عضويتهم.

ودعا الأعضاء إلى ضرورة وقوف الحكومة موقفاً واضحاً تجاه الخلل المرتبط بالديون المترتبة على الفلاحين تجاه المصرف الزراعي، والتي أصبحت فوائدها وغرامات تأخيرها تفوق رقمها الحقيقي بضعف ونصف الضعف لرأس مال الدين! ما أدى إلى أن تصبح مشكلتها عقيمة، أدت إلى سلب الفلاحين حقوقهم وتقييدهم، في ضوء المراسيم والقوانين التي تم تفريغها من مضامينها ولم تلامس همومهم وأصبحت بعيدة كل البعد عنهم، ولم يستفد منها سوى نسبة ٢ بالمئة فقط من الفلاحين.

وأكدوا أيضاً معالجة الديون المتعلقة بفواتير الكهرباء على المشروعات الزراعية التي عجز الفلاح عن تسديدها في ظل هذه الظروف القاهرة التي تمر على الزراعة، وطالبوا أيضاً بتأمين مستلزمات الإنتاج من بذار وأسمدة ومبيدات وأكياس خيش لزوم محصول القمح المقبل.

وأكد المجلس تعزيز دور الرقابة التموينية على المواد الغذائية والسلعية التي تدخل إلى المحافظة، وكذلك تفعيل دور مخابر التحليل التمويني، وإلزام فرع مؤسسة إكثار البذار باستلام كامل إنتاج الفلاحين المتعاقدين مع المؤسسة ومنح رية سقاية جديدة للأراضي الزراعية في جنوب محافظة الحسكة والواقعة على سرير نهر الخابور.

كما طالب الأعضاء بضرورة الإسراع بصرف قيم الأضرار التي لحقت بالمواطنين جراء الأعمال التخريبية من العصابات الإجرامية المسلحة، وتوحيد رواتب العاملين في القطاع المشترك ولاسيما عمال مؤسسة الاتصالات، ومكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة.

وأكد محافظ الحسكة جايز الحمود الموسى أهمية المسؤولية الملقاة على عاتق أعضاء مجلس المحافظة في نقل هموم المواطن والمشاركة مع الجهات المعنية في إيجاد الحلول المناسبة لها ومعالجتها، مشيراً إلى ضرورة ترتيب المطالب الخدمية ضمن الأولويات والإمكانات المتاحة.

وأكد معاون وزير الزراعة عبد الكريم اللحام الذي حضر جانباً من الاجتماع، أن القطاع الزراعي هو أحد أهم القطاعات التي صمدت خلال الأزمة، على الرغم من الصعوبات وغلاء أسعار مستلزماته، لافتاً إلى أن هذا القطاع لم يفقد أي منتج زراعي، مشيراً إلى أن صدور الأسعار التشجيعية من الحكومة مؤخراً وتحديد سعر كيلو القمح بـ١٧٥ ليرة سورية والشعير ب١٣٠ ليرة سورية، بأنها أسعار تشجيعية ومجزية وهي بمنزلة حافز للإقبال على الزراعة، مبيناً أن تأمين مستلزمات الإنتاج ولاسيما السماد الكيماوي على رأس الاهتمام من خلال الاجتماعات والمناقشات التي تتم بين وزارة الزراعة ووزارتي الصناعة والنفط من أجل التوصل إلى حلول لتأمين مادة السماد الكيماوي لزراعة المحافظة بأقل التكاليف المالية الممكنة.

وأوضح مدير عام الأعلاف مصعب العوض أن حصة محافظة الحسكة من المقنن العلفي كانت أكبر من حصة بقية المحافظات الأخرى لكن نتيجة سنوات الجفاف التي مرت بها المحافظة والأزمة التي تمر بها البلاد، أدت إلى خفض الكميات المخصصة لها، مضيفاً: إننا نحاول الآن دعم المحافظة بكميات من المواد العلفية لكن ارتفاع أسعار النقل من المصدر إلى المحافظة يصل إلى ٢٨ ألف ليرة سورية للطن الواحد، حال دون إرسال أي كمية، مبيناً: أن العمل جار حالياً على إيجاد طريقة لإيصال المادة العلفية إلى المحافظة.